

Distr.: General  
23 October 2015  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة  
الدورة السبعون



الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد تشارلز . . . . . (ترينيداد وتوباغو)

لاحقا: السيد هولوفكا (نائب الرئيس) . . . . . (صربيا)

لاحقا: السيد تشارلز (الرئيس) . . . . . (ترينيداد وتوباغو)

المحتويات

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:

Chief of the Documents Control Unit – (srcorrections@un -org)

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents -un -org/).



الرجاء إعادة استعمال الورق

15-17810 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٠

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي (تابع) (A/70/211)

١ - السيد الضحاك (الجمهورية العربية السورية): قال إن الأمم المتحدة هي الحفل الأساسي لتنسيق الجهود الدولية الرامية إلى القضاء على الإرهاب. فمنذ إدراج هذا البند في جدول أعمال الجمعية العامة في عام ١٩٧٢، أدلى بالعشرات من البيانات وأخذ ٢٩ قراراً. لذا ينبغي للجنة أن تسأل نفسها عما إذا كان ما بذلته من جهود قد جعلها أقرب إلى تحقيق هدف مكافحة الإرهاب. وتابع بقوله إن الإرهاب يواصل، للعام الخامس على التوالي، استهداف سوريا، دولةً وشعباً وجيشاً وبنى تحتية ومنشآت علمية وثقافية واقتصادية، وإن هذا الإرهاب قد بلغ حدوداً غير مسبوقة في إجرامه ووحشيته. وأضاف أن ما يسمى بالمجتمع الدولي قد أقر بعد طول تجاهل وإنكار بخطورة الوضع. وذكر أن الكثير من الدول الأعضاء الأخرى قد عانى من هجمات وحشية بما لا يدع مجالاً للشك في أن خطوات الإرهابيين ومشغليهم أسرع من خطوات الأمم المتحدة.

٢ - وأضاف أن الصكوك والقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، بما فيها استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، لم يتم الالتزام بها في كثير من الأحوال، إما لاعتقاد البعض بأنه في مأمن أو لثغرات في القدرات أو لغياب الإرادة السياسية أو الانخراط المباشر أو غير المباشر لبعض الدول في دعم الإرهاب أو تمجيده أو التحريض عليه. وأكد أن العالم يعلم جيداً أن دولاً أعضاء معينة تزود الإرهابيين بالمال والسلاح والفكر التكفيري المتطرف والمجندين المرتزقة الأجانب. وتواصل حكومات دول أخرى، بعضها أعضاء في مجلس الأمن، تسييس قضايا مكافحة الإرهاب وتعامل معها بازدواجية فاضحة وتغض الطرف

عن الانتهاكات الصارخة التي ترتكبها الدول الداعمة للإرهاب، وجعلت بعض الدول من أراضيها ملاذاً آمناً للجماعات المتطرفة التي أُطلق لها العنان للتحريض على العنف والإرهاب ونشر خطاب الكراهية وبث الفتن بين الأديان، بذرائع أصبحت معروفة للجميع.

٣ - ورأى أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تضع قراراتها، بما فيها قرارات مجلس الأمن ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢١٩٩ (٢٠١٥)، موضع التطبيق الكامل والصارم، بعيداً عن التسييس والتلاعب وازدواجية المعايير. وينبغي لها مساءلة الدول الداعمة للإرهاب والعمل على تسوية التزاعات بالطرق السلمية، والانخراط في عمل جاد وصادق ومتعدد الأوجه لمواجهة المد الإرهابي للتنظيمات الإرهابية، من قبيل "داعش" و "جبهة النصرة" و "جيش المهاجرين والأنصار" وغيرها من الكيانات والجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة التي تنشط على الأراضي السورية، ناهيك عن جماعات من قبيل "بوكو حرام" و "حركة تركستان الشرقية"، و "إمارة القوقاز"، و "أنصار الشريعة"، و "جند الخلافة" و "حركة الشباب".

٤ - واعتبر أن الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب يجب أن تكون متسقة مع القانون الدولي وأن تتم بالتنسيق الكامل مع الدول المعنية. وأضاف أن بعض الدول تحاول تبرير التدخل العسكري في سوريا بذريعة "مكافحة داعش" استناداً إلى المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ودون التنسيق مع الحكومة السورية. وذكر أن هذا يمثل تشويهاً لأحكام الميثاق وتلاعباً بالقانون الدولي. ومضى قائلاً إن أعمال ما يسمى بـ "التحالف" قد أثبتت عدم كفاءتها. أما الجهد الذي يبذله الاتحاد الروسي لمكافحة الإرهاب، فقد جاء بناءً على طلب من الحكومة السورية، وهو يتفق تماماً مع الميثاق والقانون الدولي، ويستحق الدعم من الدول الأعضاء الأخرى.

والمطلوب هو إبداء إرادة صادقة وعزيمة متقدمة لمسائلة مرتكبي الإرهاب وداعميه.

٩ - السيد تيسوما (إثيوبيا): أكد الحاجة الملحة إلى تكثيف الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب من خلال تضافر تدابير مكافحة الإرهاب. وقال إنه رغم تصدي إثيوبيا لمشكلة الإرهاب منذ أوائل تسعينات القرن الماضي، فإن التهديد الذي يشكله ازداد بشكل ملحوظ منذ ذلك الحين كما يتبين من الأعمال الإرهابية التي ترتكبها حركة الشباب وتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية) وغيرها من المنظمات الإرهابية المرتبطة بها.

١٠ - واعتبر أنه ينبغي لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب أن تكون الأساس لتعزيز الجهود من أجل مكافحة الإرهاب على كل من الصعد الوطني والإقليمي والدولي. ومضى قائلاً إن المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ الاستراتيجية تقع على عاتق الدول الأعضاء، غير أن المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ينبغي أن تقوم بدور رئيسي في تعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب بما يتيح للمجتمع الدولي اعتماد استجابة طويلة الأجل ومتعددة الأبعاد في طبيعتها، كما ينبغي لها أن تتصدى للعوامل التي تؤدي إلى انتشار الإرهاب، بما في ذلك من خلال اعتماد الحوار واتخاذ التدابير الرامية إلى التصدي للانجذاب إلى الإرهاب.

١١ - وقال إن حكومته اتخذت عددا من التدابير بموجب الاستراتيجية العالمية، بما في ذلك التدابير التشريعية المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وإصدار إعلان مكافحة الإرهاب الذي يفرض عقوبات صارمة على الإرهابيين المدانين. وقامت كذلك بإنشاء مركز للاستخبارات المالية بالتنسيق بين مختلف المؤسسات المشاركة في مكافحة غسل

٥ - وقال إنه ينبغي للأمم المتحدة أن تتخذ إجراءات للتصدي لخطاب الكراهية والأفكار المتطرفة الهدامة للجماعات الإرهابية، التي لا تمت للأديان ولا للحضارة الإنسانية بصلة. ومن الضروري منع أي شكل من أشكال القمع على أساس الدين أو الجنسية أو العرق أو الجنس. وينبغي للمنظمة أيضا أن تنسق الجهود الرامية لمكافحة ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، ولا سيما ضبط الحدود ومنع الإرهابيين من استخدام وسائل الإعلام والإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي لتحجيد الأفراد وجمع الأموال.

٦ - وأكد أن أهالي الجولان السوري المحتل والأراضي العربية المحتلة الأخرى ما زالوا يعانون من إرهاب الدولة الذي تمارسه سلطات الاحتلال الإسرائيلي. وقال إن الجذور العميقة لهذا الإرهاب تعود إلى الجماعات الإرهابية التي نشأت في عشرينات وثلاثينات القرن الماضي مثل منظمات "الهاغاناه" و"إرغون" و"شيتن". وذكر أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة قد رعت تلك التنظيمات. كذلك تدعم سلطات الاحتلال الحالية الجماعات الإرهابية المرتبطة بتنظيم القاعدة التي تنشط في منطقة خط الفصل حيث اختطف مرارا عدد من أفراد قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك.

٧ - وأعرب عن أمل وفده في إنجاز المفاوضات المتعلقة بمشروع الاتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب الدولي - التي رغم المرونة التي أبدتها بعض الوفود لم تُعتمد بعد، وأعرب عن تقديره للجهود التي تبذلها اللجنة المخصصة في هذا الصدد.

٨ - وختم قائلاً إنه ينبغي للأمم المتحدة أن تسعى إلى إشراك الشباب والنساء والمجتمع المدني والمعلمين ورجال الدين والإعلام المهني في مكافحة الإرهاب. فهناك رصيد كاف من تقارير الأمم المتحدة وقراراتها المتعلقة بالإرهاب؛

الدول الأعضاء في تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب.

١٥ - وأضاف أن عددا من القرارات التي اتخذها مجلس الأمن، بما في ذلك القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) المتعلق بالتهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب، يقدم أمثلة جيدة على أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه الأمم المتحدة في التصدي للتحديات الجديدة لمكافحة الإرهاب. وقال إن وفد بلده يؤيد الإجراءات المتخذة من جانب مختلف كيانات الأمم المتحدة لتعزيز تنفيذ القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) على الصعيد العالمي، بما في ذلك عمل لجنة مكافحة الإرهاب في تحديد الممارسات الجيدة في مجال التصدي لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب والتحليل المتواصل للتهديدات الذي يجريه فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٢٦ (٢٠٠٤) وخطة التنفيذ المتعلقة ببناء القدرات التي يضعها مكتب فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب. وأوضح أن هذا النهج المتعدد الجوانب سيكون له أهمية حيوية في تحسين الإرادة السياسية للدول الأعضاء وقدراتها في مواجهة التحديات المحددة التي يشكلها المقاتلون الإرهابيون الأجانب، ومنع تطرفهم وتجنيدهم في المقام الأول، والمساعدة في تأهيل العائدين وإعادة إدماجهم.

١٦ - وأعرب عن تقدير وفده للعديد من الخطوات التي اتخذتها الدول لتنفيذ القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤). بما في ذلك من خلال سن تشريعات تحظر المشاركة في الأنشطة الإرهابية أو تقديم الدعم لها، والقوانين المتصلة بالمشاركة في النزاعات الأجنبية والقوانين التي تتناول تحديدًا سفر المقاتلين الإرهابيين الأجانب. ودعا جميع الدول الأعضاء إلى التعلم من بعضها البعض في هذا الصدد، وأعرب عن ترحيب وفده بلده بمواصلة تبادل الآراء بشأن هذا الموضوع.

الأموال وتمويل الإرهاب، ووضعت إطارا قانونيا للتحقيقات المشتركة على المستوى المشترك بين الوكالات وعلى الصعيد الدولي، بما في ذلك مع البلدان المجاورة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول).

١٢ - وأضاف أن إثيوبيا طرف في العديد من الاتفاقات الإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب وقد اتخذت عددا من التدابير القانونية والإدارية لتنفيذ هذه الصكوك وتنفيذ قرارات مكافحة الإرهاب التي اتخذها مجلس الأمن. كما أنها تعاونت مع أجهزة الأمم المتحدة في إجراء متابعة لقائمة الأفراد والمنظمات الخاضعين للجزاءات المفروضة من مجلس الأمن. وأكد مجددا التزام حكومته بالتعاون مع فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب والهيئات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

١٣ - ورأى أن ما يدعو للقلق هو غياب أي تعاون دولي فعلي للتصدي للخطر الذي يشكله الإرهاب، واستمرار اتباع المعايير المزدوجة. وأضاف أن من يؤيدون الجماعات الإرهابية، ولو بشكل غير مباشر، يجب أن يخضعوا للمحاسبة، إلا أن الجهود الجماعية هي وحدها التي يمكن أن تكون فعالة.

١٤ - السيد تاونلي (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن جميع الأعمال الإرهابية، أيا كان مرتكبوها، هي أعمال إجرامية ولاإنسانية لا يمكن تبريرها بغض النظر عن دوافعها. وأضاف أن وفده يعرب من جديد عن إدانته للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، والتزامه بالعمل بشكل مشترك لمكافحة والقضاء عليه. وأكد أن من الضروري توحيد الجهود الدولية من أجل منع هذه الأعمال الشائنة، وأن للأمم المتحدة، في هذا الصدد، دورا حاسما تضطلع به في حشد جهود المجتمع الدولي وبناء القدرات وتيسير تقديم المساعدة التقنية إلى

وبناء القدرات وتقديم المنح للمشاريع المجتمعية في مجال الجهود المبذولة لمكافحة التطرف المصحوب بالعنف.

١٩ - وأكد أن وفده يشجع جميع الدول الأعضاء على وضع استراتيجيات وطنية للتصدي للتطرف المصحوب بالعنف، ويتطلع إلى تقديم الأمين العام لخطة عمل الأمم المتحدة لمنع التطرف المصحوب بالعنف، الأمر الذي سيتيح فرصة هامة لمنظومة الأمم المتحدة من أجل صياغة وتنفيذ نهج عالمي شامل لمكافحة ذلك النوع من التطرف، يقوم على أساس الاستراتيجية العالمية. وأعرب عن ترحيب وفده الشديد بجهود المنظمة الرامية إلى تيسير تعزيز وحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون بوصفها عنصرا أساسيا في الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب وعن اعترافه بالدور الذي يمكن للضحايا أن تضطلع به في مكافحة التطرف المصحوب بالعنف. وقال إن الوفد يشدد أيضا على ضرورة تحسين إدارة الحدود واستخدام التدابير المالية لمكافحة الإرهاب.

٢٠ - واستطرد قائلا إن حكومته تواصل تقديم التبرعات إلى مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وفرع منع الإرهاب في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وإلى معهد الأمم المتحدة الأقليمي لبحوث الجريمة والعدالة من أجل تطوير البحث وتقديم المساعدة وإطلاق مبادرات التدريب. وحث الدول الأعضاء الأخرى على الانضمام إليها في مواصلة بناء قدرة المركز على تقديم المساعدة في المجالات التي تتناولها الاستراتيجية العالمية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك ما يتعلق بمكافحة التطرف المصحوب بالعنف.

٢١ - ومضى يقول إنه رغم التقدم الكبير الذي أحرزه المجتمع الدولي في وضع نظام قانوني قوي لمكافحة الإرهاب، ما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. وأكد أن الصكوك الدولية القائمة في مجال مكافحة الإرهاب، والبالغ عددها

١٧ - وتطرق على وجه الخصوص إلى مجال ابتكاري شمله ذلك القرار يتعلق بمقاضاة الأشخاص الذين يحاولون السفر إلى دولة أخرى بغرض المشاركة في الأعمال الإرهابية. وقال إنه قد يكون من الصعب إثبات محاولة السفر لذلك الغرض بالنظر إلى أن العديد من الأفراد يدعون أن الغرض من السفر هو توفير المعونة الإنسانية في بلدان المقصد، ومن ثم، فقد يكون من المفيد إجراء مزيد من تبادل الآراء بشأن أفضل الممارسات المتعلقة بإمكانية مقاضاة المتورطين في تلك الحالات، مع الامتناع دون داع عن حظر السفر المشروع للأغراض الإنسانية. وفيما يتعلق بتنظيم السفر أو تيسيره بشكل آخر، بما في ذلك أعمال التجنيد، قال إن عددا من المدعى عليهم في الولايات المتحدة قد أقرروا بذنوبهم في التآمر لتقديم دعم مادي للمنظمات الإرهابية، وذلك استنادا إلى خطط سفرهم إلى الخارج، وفي بعض الحالات، محاولاتهم لتجنيد آخرين لأغراض السفر. وقال إن وفده يحث الدول على النظر في أفضل السبل لاستخدام القانون في استهداف الأشخاص الراغبين في السفر للانضمام إلى صفوف المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وذلك في أقرب فرصة ممكنة قبل أن يصعدوا على متن الطائرة أو يسعوا إلى السفر بطرق أخرى، ولاستهداف من يقومون بتيسير سفر غيرهم.

١٨ - وأعرب عن تأييد وفده للجهود التي يبذلها المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب وسائر الهيئات المتعددة الأطراف، والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، الرامية إلى وضع أدوات عملية من أجل مواصلة تنفيذ إطار الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. ودعا إلى مواصلة التعاون فيما بين كيانات الأمم المتحدة ومع الجهات الخارجية الشريكة، بما في ذلك المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب وما يتصل به من مبادرات ومنتديات، التي تعزز التنفيذ العملي لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، من خلال التدريب

قيادي في التدابير الدولية لمكافحة الإرهاب، التي ينبغي لها أن تسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. ولا ينبغي أن تكون هناك معايير مزدوجة، كما لا ينبغي ربط الإرهاب بأي عرق أو ديانة.

٢٤ - وأشار إلى أنه رغم ضرورة اتخاذ تدابير متعددة الجوانب لمعالجة أعراض الإرهاب وأسبابه الجذرية على حد سواء، يلزم أيضا اتخاذ تدابير محددة الهدف على نحو أدق. وأوضح أنه لا بد أولا من إيلاء الاهتمام اللازم للقضاء على التربة التي ينمو فيها الإرهاب، والتي تشمل الفقر والبطالة والتخلف، فضلا عن التزايدات الدينية والإقليمية. وقال إن المجتمع الدولي ينبغي أن يساعد البلدان المتضررة في القضاء على الفقر وتعزيز التنمية وتحسين سبل عيش الناس، وأن يدعو في نفس الوقت إلى إجراء حوار على قدم المساواة بين مختلف الحضارات والأديان والأعراق، كما ينبغي له أن يسعى إلى معالجة التزايدات الإقليمية على النحو المناسب. وأشار إلى أنه ينبغي، ثانيا، مواصلة تعزيز التعاون العملي في مجال مكافحة الإرهاب على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف.

٢٥ - ومضى قائلا إنه ينبغي الاستفادة من المزايا التي توفرها الأمم المتحدة والوكالات الدولية المعنية من أجل إنشاء قاعدة بيانات لمكافحة الإرهاب وتبادل موارد الاستخبارات فيما بين الدول الأعضاء. وينبغي للبلدان أيضا أن تعزز التعاون العملي في مجالات تبادل المعلومات الاستخباراتية، والتعاون في مجال إنفاذ القانون، وفرز الموظفين، وتنظيم الجوانب المالية. وينبغي، ثالثا، أن يظل المجتمع الدولي على درجة عالية من اليقظة إزاء تحركات المقاتلين الإرهابيين الأجانب، التي يحتمل أن تؤدي إلى انتشار الإرهاب وتشكل تهديدا خطيرا للأمن والاستقرار في بلدان المنشأ والعبور والمقصد. وأشار إلى أنه ينبغي تعزيز التنسيق

١٨ صكا، لن تكون فعالة إلا إذا تم التصديق عليها وتطبيقها على نطاق واسع. وقال إن حكومته أحرزت تقدما كبيرا في الجهود الرامية إلى التصديق على تلك الصكوك. فبعد صدور التشريعات اللازمة لتنفيذ الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، وتعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية لعام ٢٠٠٥ وبروتوكول عام ٢٠٠٥ الملحق باتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية، أودعت الحكومة صكي التصديق والانضمام الخاصين بكل من تلك الصكوك، حسب الأصول.

٢٢ - وحث الدول الأخرى التي لم تصبح بعد أطرافا في هذه الصكوك على مواصلة الجهود التي تبذلها للتصديق عليها. وقال إن المفاوضات المتعلقة بالمقترحات المطروحة بشأن مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي لا تزال تواجه طريقا مسدودا، وإن وفده لا يزال على استعداد للعمل مع دول أخرى على تعزيز إطار مكافحة الإرهاب الدولي، وإنه سوف يصغي بانتباه إلى بيانات الوفود الأخرى لدى مواصلة اللجنة مداولاتها بشأن هذه المسائل الصعبة.

٢٣ - السيد لي يونغشينغ (الصين): قال إنه من الواضح بشكل متزايد أن هناك تداخلا بين الإرهاب والتزايدات الإقليمية. وأضاف قائلا إن زيادة تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين إلى بلدانهم الأصلية، وارتفاع وتيرة الهجمات الإرهابية التي ينفذها إرهابيون "منفردون"، وتنامي استخدام شبكة الإنترنت لأجل القيام بأنشطة إرهابية، كلها عناصر تشكل تهديدا كبيرا للأمن والاستقرار على الصعيدين الدولي والإقليمي. وأكد أنه، في ضوء هذه الحالة البالغة الخطورة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتعاون على نحو وثيق لمكافحة الإرهاب بصورة فعالة. وقال إن على الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، الاضطلاع بدور

تحسين التبادل المؤسسي للمعلومات مع البلدان والمنظمات الدولية التي تشترك في التحقيق في القضايا المتعلقة بالإرهاب، والاستخبارات، وتدريب الأفراد. وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، شاركت بفعالية في التعاون في مجال مكافحة الإرهاب ضمن أطر من قبيل منظمة شنغهاي للتعاون، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، فضلا عن الأمم المتحدة، بينما قامت على الصعيد الثنائي بإجراء مشاورات في مجال مكافحة الإرهاب مع الولايات المتحدة، والاتحاد الروسي، وجمهورية كوريا، وتركيا، وإندونيسيا. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، قامت بنجاح بعقد حلقة دراسية مشتركة مع الولايات المتحدة بشأن موضوع الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع.

٢٨ - السيدة كانشافيلي (جورجيا): قالت إن حكومة بلدها تدين جميع مظاهر العنف والتطرف، وتركز بشكل خاص على الجهود المتضافرة التي يبذلها المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب بفعالية في جميع أنحاء العالم. وأضافت أن جورجيا طرف في ١٤ من الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب والصكوك الأخرى ذات الصلة، وأن حكومة بلدها اتخذت تدابير قوية من أجل تحسين تنفيذ قرارات مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥) و ٢١٧٨ (٢٠١٤)، مما أفضى إلى اعتماد مجموعة كبيرة من التعديلات التي أدخلت على القانون الجنائي في جورجيا. ووضعت أيضا أحكام مستقلة لتنظيم مسائل الإرهاب السيبراني وتمويل الإرهاب. وقالت إن حكومة بلدها قامت بتعزيز قدراتها في مجال مكافحة الإرهاب عن طريق إنشاء آلية متينة مشتركة بين الوكالات وفريق عامل لمكافحة الإرهاب. وأشارت إلى أن الحكومة أبرمت اتفاقات دولية ثنائية بشأن حملة أمور منها التعاون بشأن القضايا المتصلة بالإرهاب، وذلك مع ٢٥ بلدا حتى الآن، وإلى أنها تستخدم القنوات المأمونة

الدولي، وينبغي للبلدان المعنية أن تعزز مراقبة الحدود والتعاون في مجال إنفاذ القانون، وذلك من أجل وقف تدفق الإرهابيين. ورابعا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ تدابير فعالة للتصدي لمحاولات الجماعات الإرهابية والمتطرفة الرامية إلى استخدام شبكة الإنترنت لأغراض الدعاية والتجنيد والتحريض والتخطيط والتمويل. وينبغي لجميع البلدان أن تنفذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، وأن تحسّن تنظيم الفضاء السيبراني، وأن تعمل بصورة مشتركة من أجل إغلاق القنوات التي تنتشر عبرها الأفكار الإرهابية والمتطرفة.

٢٦ - وقال إن هجوما إرهابيا شُنَّ في تموز/يوليه ٢٠١٥ ضد السفارة الصينية في الصومال أدى إلى مقتل شخص واحد وإصابة ثلاثة آخرين. وأضاف أن الحركة الإسلامية لتركستان الشرقية، التي تشكل تهديدا دائما للصين، ازدادت قوتها في السنوات الأخيرة وسعت إلى إقامة صلات مع قوى إرهابية دولية بهدف تحريض المتطرفين الذين يمارسون العنف داخل الصين على الذهاب إلى الخارج من أجل التدريب. وأشار إلى أن بعض هؤلاء الإرهابيين عادوا سراً في وقت لاحق إلى الصين أو ذهبوا إلى بلدان أو مناطق أخرى، حيث يشكلون خطرا على الأمن. ولمعالجة هذا الوضع، أجرت الحكومة الصينية عمليات خاصة لكبح جماح الأنشطة الإرهابية العنيفة، وقامت بتحسين قوانين مكافحة الإرهاب في البلد، وهي تعمل على التعجيل بوضع قانون لمكافحة الإرهاب مع القيام في الوقت ذاته بإدخال التعديلات ذات الصلة على قانونها الجنائي. وذكر أن الصين تضطلع أيضا بجهود للقضاء على نزعة التطرف، وتعمل على منع استخدام الإنترنت لنشر التطرف الديني.

٢٧ - واستطرد قائلا إن حكومة بلده تولي اهتماما كبيرا للتعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب. فهي تسعى إلى

نووية ومشعة عبر الأراضي الجورجية المحتلة إلى زيادة الشعور بالخطر. ولا ينبغي لهذه التحديات أن تكون مثار قلق بالنسبة لفرادى البلدان فحسب، بل ينبغي أن تثير قلق المجتمع الدولي ككل.

٣١ - وقالت إن جورجيا هي من البلدان غير الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) التي تساهم بأكثر عدد من القوات في القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان، وإنها لا تزال من البلدان التي تعبر منها لوازم القوة الدولية. وأكدت أن جورجيا، مراعاة منها للتضحيات الجسام التي تُبدل في أفغانستان، لا تعتزم سحب قواتها إلى حين انتهاء عملية القوة الدولية. وأضافت أن حكومة بلدها على استعداد للتعاون بشكل بناء مع الدول الأعضاء الأخرى في تعزيز الأمن والاستقرار في عالم يتغير بسرعة، وأنها ستواصل إعطاء الأولوية لجهودها الرامية إلى مكافحة الإرهاب الدولي.

٣٢ - السيد أمينو (النيجر): قال إن النيجر عانى جراء التعرض لأكثر من ١٥ هجمة إرهابية وقعت في الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٤. وأضاف أنه منذ عام ٢٠١٤، شن تنظيم بوكو حرام هجمات متكررة في منطقة ديفا بالنيجر، وكذلك في البلدان المجاورة لحوض بحيرة تشاد؛ مشيراً إلى أن هذه الأنشطة الإرهابية تعوق التنمية في تلك المناطق. وأوضح أن سهولة اختراق الحدود، لا سيما في شمال النيجر، بالاقتران مع وعورة التضاريس ونقص الموارد والمعدات المتاحة لمسؤولي مراقبة الحدود، قد أدت أيضاً إلى تيسير تطور الجريمة المنظمة، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والأسلحة وتهريب المهاجرين وغسل الأموال، مما يهدد بشكل خطير السلام والاستقرار في المنطقة.

٣٣ - وقال إن حكومة بلده تدين بشكل قاطع الإرهاب الدولي بجميع أشكاله ومظاهره، أيا كان مرتكبه، وبغض

القائمة في إطار منظمات إقليمية من قبيل منظمة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية التابعة لمجموعة جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا (مجموعة غوام)، فضلاً عن قنوات ملحقى الشرطة، من أجل تبادل المعلومات ذات الصلة.

٢٩ - وقالت إن حكومة بلدها تدعم بشكل كامل الجهد التعاوني الذي تقوده الولايات المتحدة للتصدي لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وإنها على استعداد للمشاركة في تقديم الإغاثة الإنسانية للتخفيف من معاناة المتضررين في العراق وسورية. وأضافت أن الحكومة تتعاون بفعالية مع البلدان الشريكة من أجل تحديد هوية المقاتلين الإرهابيين الأجانب ومنع أنشطتهم غير القانونية. كما أنها انضمت بالفعل إلى الأفرقة العاملة الثلاثة التي أنشأها التحالف العالمي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية بغرض مكافحة تمويل هذا التنظيم ونظام مراسلاته وتدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب، على التوالي. وأعربت عن أملها في أن تؤدي أعمال هذه الأفرقة العاملة إلى زيادة التنسيق وتبادل الآراء فيما بين أعضاء التحالف. وقالت إن حكومة بلدها قامت أيضاً بتعزيز أمن الحدود عموماً لمكافحة عمليات تجنيد المواطنين الجورجيين ضمن صفوف المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وذلك بالحد من قدرتهم على المرور من خلال نقاط العبور الحدودية.

٣٠ - ومضت قائلة إن أكبر مشكلة تواجه حكومة بلدها هي الخطر الذي يشكله احتلال نسبة ٢٠ في المائة من الأراضي الجورجية. وأشارت إلى أن الأراضي الجورجية التي تحتلها روسيا، شأن شأن المناطق الرمادية في العالم التي تكون فيها آليات المراقبة الدولية منعدمة أو ضعيفة للغاية، معرضة بشدة لخطر استخدامها في مختلف الأنشطة غير المشروعة، بما فيها الأنشطة المتصلة بالإرهاب. وقد أدى وقوع محاولات عديدة في السنوات الأخيرة لتهريب مواد



الإقليمي فيما يتصل بالتنمية والسياسة الأمنية. وأضاف أن عملية فليتتلوك السادسة، وهي عبارة عن عملية سنوية متعددة الجنسيات تشترك فيها قوات لمكافحة الإرهاب من أفريقيا وأوروبا وأمريكا الشمالية، قد أجريت في النيجر بمشاركة عشرة بلدان غربية وتسعة بلدان أفريقية.

٣٥ - وفيما يتعلق بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، قال إن وفد بلده يرحب بوضع استراتيجية متكاملة للأمم المتحدة فيما يخص منطقة الساحل، عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٠٥٦ (٢٠١٢)، ويشيد بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لمساهمته في تنفيذ الاستراتيجية من خلال استراتيجيته البرنامجية والبرنامج الإقليمي لغرب أفريقيا للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤. وأعرب عن الأمل في تعزيز المساعدة المقدمة إلى بلدان الساحل في سياق تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة.

٣٦ - وقال إن وفد بلده يتفق مع توصية الجمعية العامة الداعية إلى إنشاء فريق عامل بهدف الانتهاء من عملية وضع مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي، وعقد مؤتمر رفيع المستوى تحت رعاية الأمم المتحدة.

٣٧ - السيد الموزير (الكويت): قال إن بلده يدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وأكد أنه ينبغي عدم ربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية. وذكر أنه يتعين على الحكومات أن تتعاون في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، وأن تعمل على وضع تدابير ترمي إلى تعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان؛ وأن تعالج الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب، مثل الفقر؛ وأن تدعم الحكم الرشيد، والتنمية المستدامة والتعايش بين الأديان؛ وأن تكفل احترام الرموز الدينية والمواقع المقدسة؛ وأن تمنع التحريض على الكراهية والتطرف والعنف.

النظر عن الدوافع وراءه. وأشار إلى وجوب اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمكافحة التطرف المصحوب بالعنف، امتثالاً للقانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وقال إن حكومة بلده تدعم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، واتخذت عدداً من الخطوات الهامة في هذا الصدد لمكافحة الإرهاب وانعدام الأمن والاتجار بالبشر باعتبار ذلك من الأولويات الوطنية. وذكر أن النيجر ليس طرفاً فقط في معظم الصكوك الدولية والإقليمية لمكافحة الإرهاب، بل إنه اعتمد أيضاً العديد من القوانين التي تختص بمكافحة الإرهاب وتمويل الإرهاب وغسل الأموال والاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين. وأضاف أن النيجر قد وضع إطاراً مؤسسياً لمكافحة الإرهاب، يشتمل، في جملة أمور، على استراتيجية وطنية للتنمية والأمن في المناطق الواقعة جنوب الصحراء الكبرى من النيجر، ومجلس أمن وطني، ولجنة وطنية لمكافحة الإرهاب، ولجنة وطنية لتنسيق الإجراءات المتخذة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ولجنة وطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، كما يشتمل على أنشطة لبناء قدرات قوات الدفاع والأمن، بما في ذلك التدريب على تقنيات منع ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

٣٨ - ومضى قائلاً إن حكومة بلده استثمرت في توطيد الأمن على الصعيد دون الإقليمي عن طريق المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام في مالي وكوت ديفوار، فضلاً عن القوة المشتركة المتعددة الجنسيات لمكافحة جماعة بوكو حرام؛ كما استثمرت في توقيع اتفاقات للتعاون العسكري مع العديد من البلدان، بما في ذلك الجزائر ونيجيريا؛ وعقدت اجتماعات لكبار الضباط العسكريين. وذكر أن المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، التي تضم كلا من بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر، قد أنشئت في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٣ بهدف تنسيق ومتابعة التعاون

٤١ - السيدة نعيم (ملديف): قالت إن بلدها يدين جميع أعمال وأساليب وممارسات الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، أينما ارتكبت وأيا كان مرتكبها. وأضافت أن الإرهاب، الذي لا يقتصر على منطقة أو عرق أو دين، قد دمر القيم التي يعتز بها المجتمع الملديفي، ألا وهي التسامح والتعاطف والعقلانية والسلام. وبما أن الإرهاب لا يعرف حدوداً، فلا بد من التصدي له من خلال استراتيجية عالمية. وأعلنت عن استعداد حكومتها للعمل مع شركائها الإقليميين والدوليين بشأن وضع منهاج موحد لاحتواء الإرهاب ودحره. فهي ترى بوجه خاص أن من الضروري التركيز مجدداً على تطبيق الصكوك العالمية وتنفيذها. وقالت إن الحكومة تشيد بالعمل الذي يضطلع به الفريق العامل المعني بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي، والذي يتمثل في وضع مشروع اتفاقية شاملة، وإنها تؤيد تكليفه بإتمام العملية في أقرب وقت ممكن. وأعربت عن الأمل في أن يتمكن الفريق من إحراز مزيد من التقدم في هذا الشأن أثناء انعقاد الدورة الحالية للجمعية العامة. وأعربت أيضاً عن ترحيب حكومتها بمبادرات مثل القرارين ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) اللذين يؤكدان على الإرادة العالمية للتصدي لمسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

٤٢ - وأضافت قائلة إن الإسلام يهيمن على النسيج الاجتماعي الملديفي وعلى القيم المجتمعية والثقافة الملديفية وإن حكومتها تستطيع بكل ثقة أن تؤكد أن ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وغيره من الجماعات ليست مجرد تنظيمات بعيدة عن الإسلام فحسب، وإنما هي في الواقع تنظيمات معادية للإسلام. وهي ليست بمجموعات دينية بل منظمات إرهابية. وقالت إن الإرهاب يشكل تهديداً خطيراً للأمن القومي الملديفي ومن شأنه أن يقوض اقتصادها، الذي يعتمد إلى حد كبير على السياحة الأجنبية. ويمكن أيضاً للأيديولوجيات المتطرفة التي تبشر بها

٣٨ - وأضاف قائلاً إن الكويت طرف في معظم الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب، وكذلك في عدد من الاتفاقات الثنائية. وأشار إلى أن وفد بلده يولي أهمية بالغة لإتمام عملية وضع مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي. وأكد أن النص النهائي ينبغي أن يشمل تعريفاً واضحاً وشاملاً للإرهاب، بما في ذلك إرهاب الدولة، وألا يخلط ذلك مع حق الشعوب في مقاومة العدوان وفي الكفاح من أجل تقرير المصير.

٣٩ - واستطرد قائلاً إن بلده استضاف في ٢٧ و ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٥ الدورة الثانية والأربعين لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي، التي ناقشت موضوع "الرؤية المشتركة لتعزيز التسامح ونبذ الإرهاب". وقال إن هذا المسعى منسجم مع النهج الذي تتبعه حكومته في السياسة الخارجية، والذي يركز على تعزيز العمل الدولي لمكافحة الإرهاب وظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وأعرب في هذا الصدد عن إدانة حكومة بلده للاعتداءات والممارسات الإرهابية التي يرتكبها ما يسمى بالدولة الإسلامية في العراق والشام في انتهاك للقانون الإنساني في كل من سورية والعراق. وقال إن أحد الانتحاريين قام في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥، بتفجير نفسه مستهدفاً أحد المساجد في الكويت، فقتل ٢٧ من المصلين الذين كانوا يقيمون صلاة الجمعة أثناء شهر رمضان المبارك. وأكد أن هذه الأعمال المشينة لن تضعف بلده أو عزمه على مواجهة الإرهابيين ومن يدعمهم ويمولهم.

٤٠ - واختتم قائلاً إن الكويت يؤيد تسوية المنازعات بالطرق السلمية تحت رعاية الأمم المتحدة ويسعى إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان وحق الشعوب في تقرير المصير وحققها في السيادة.

مكافحة التطرف والتصدي لخطر المقاتلين الأجانب بالتعاون مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة.

٤٤ - السيدة الدوسري (البحرين): قالت إن لبلدها سجلاً طويلاً وناجحاً في مكافحة الإرهاب في الداخل والخارج وإنه طرف في العديد من الصكوك والمبادرات ذات الصلة وقد ساهم في التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وهو أيضاً عضو مؤسس لمبادرة إسطنبول للتعاون، التي تعزز التنفيذ الفعال لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وللقرارات الدولية ذات الصلة والتوصيات الصادرة عن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. وقد اضطلعت البحرين بدور فعال في اعتماد كل من الاستراتيجية الأمنية لمجلس التعاون الخليجي لمكافحة التطرف المصحوب بالإرهاب (عام ٢٠٠٢) وإعلان مسقط بشأن مكافحة الإرهاب (عام ٢٠٠٢) واتفاقية مجلس التعاون الخليجي لمكافحة الإرهاب (عام ٢٠٠٤). وأضافت قائلة إن حكومتها اعتمدت حزمة من القوانين ذات الصلة وأنشأت لجنة وطنية لمكافحة الإرهاب في عام ٢٠٠١. وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، استضافت اجتماع المنامة لمكافحة تمويل الإرهاب. وستستضيف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ مؤتمراً بشأن الوقاية من استخدام أجهزة التفجير اليدوية الصنع. وختمت قائلة إن البحرين ستبقى ثابتة في رفضها لكل صور الإرهاب وأشكاله، مهما كانت دوافعه.

٤٥ - السيدة لودهي (باكستان): قالت إن حكومتها ترفض وتدين الإرهاب بكافة أشكاله ومظاهره؛ ولا يمكن لأي تفسير للدين أو العقيدة أن يبرر ارتكاب مثل هذه الجرائم الفظيعة؛ وفي الواقع، لا يمكن إيجاد مبرر لها على الإطلاق. ويجب التصدي لجريمة الإرهاب بصورة شاملة وفعالة. ومع أن المجتمع الدولي كان قد اتخذ مجموعة من

هذه الجماعات الإرهابية أن تلحق بنسيجها الاجتماعي الموحد أضراراً لا يمكن إصلاحها. وأردفت قائلة إن حكومتها تعمل بجد على تنفيذ استراتيجية ترمي إلى إذكاء الوعي بمبادئ الإسلام وقيمه الأساسية، بما فيها الاعتدال والتسامح والسلام. وهي تستهدف أيضاً الممارسات الأخرى المرتبطة بالتطرف، بما فيها الزواج دون السن القانونية، والزواج القسري، وعدم تلقيح الرضع وعدم إلحاق الفتيات بالمدارس. وعلاوة على ذلك، وتحوطاً من دفع الشباب المديني نحو التطرف، تعمل الحكومة على تلبية احتياجات شريحة الشباب الواسعة في البلد من خلال التعليم وأنشطة التمكين.

٤٣ - واستطردت قائلة إنه قد بدأ تطبيق العديد من الاستراتيجيات الوطنية، بما فيها الإصلاحات التشريعية لمواجهة التحديات المتنامية للإرهاب. وأوضحت أن قانون مكافحة الإرهاب المعروض حالياً على البرلمان سيوفر، عند سنه، إطاراً قانونياً قوياً لاتخاذ تدابير أشد بحق المواطنين المدينيين الذين يسافرون إلى الخارج بقصد الانضمام إلى منظمات إرهابية أجنبية، وبحق الذين يقدمون الدعم لهذه الكيانات. وأضافت أن القانون الذي سن في الآونة الأخيرة بشأن منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتعديلات التي أدخلت على قانون الوحدة الدينية هما أيضاً جزء من ذلك الإطار. وقالت إن حكومتها تعمل، علاوة على ذلك، وفي إطار استراتيجيتها لمكافحة الإرهاب، على تعزيز قدرات وإمكانات كل من الوكالات الوطنية لإنفاذ القانون، والمجتمع المدني، والقضاء. واختتمت قائلة إن العمل جارٍ على وضع برامج مختلفة بالتعاون مع كل من المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب والمركز العالمي للأمن التعاوني ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ فعلى سبيل المثال، استضافت ملديف مؤخراً حلقة عمل وطنية بشأن

وذكرت أن باكستان، بعد أن فقدت عشرات الآلاف من الأرواح البريئة نتيجة للإرهاب، قد اعتمدت استراتيجية متعددة الجوانب لمكافحته تتضمن خطة عمل وطنية شاملة وعملية إنفاذ للقانون بقيادة عسكرية شارك فيها ١٨٠.٠٠٠ من عناصر قوات الأمن، وقد أحرز بالفعل نجاح في إطار تلك الاستراتيجية في استهداف العديد من الإرهابيين. وأحرز أيضاً تقدم كبير في مكافحة التطرف المصحوب بالعنف وفق خطة العمل الوطنية التي أعلنت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، والتي شملت إجراءات متخذة من الشرطة والسلطات الأمنية وتدابير سياسية وقانونية، ومجموعات من السياسات الاجتماعية والاقتصادية.

٤٨ - وأضافت قائلة إن حكومتها تركز على نشر خطاب يكافح الأيديولوجيات المتطرفة، وعلى التنمية الاقتصادية في المناطق المعرضة للخطر، وإيجاد فرص عمل للشباب وتنمية مهاراتهم، وتقديم القروض للشباب من أصحاب الأعمال الحرة. وذكرت أن الكثير قد أنجز لتحسين التشريعات؛ وتم على وجه الخصوص موامة أحكام القانون المتعلق بمكافحة تمويل الإرهاب بشكل تام مع المعايير العالمية. وقالت إن حكومتها تعمل على بناء قدرات أعضاء النيابة العامة ومسؤولي الشرطة والقضاة الذين يتعاملون مع قضايا الإرهاب للتأكد من أن تدابير مكافحة الإرهاب تقوم على أساس سيادة القانون وتفي بالالتزامات الدولية؛ وقد استفادت في هذا الصدد من التعاون مع عدد من وكالات الأمم المتحدة، بما فيها فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب.

٤٩ - وأردفت قائلة إن حكومتها تواصل على الصعيد الدولي دعم الجهود الرامية إلى تعزيز الوئام بين الأديان. وأكدت أنه يتعين رفض ربط الإرهاب بأي دين أو عقيدة أو

التدابير لمكافحة الإرهاب على مدى أكثر من عقد من الزمن، فقد ازداد الإرهاب وحشية وفتكاً الآن أكثر من أي وقت مضى، وما زال يستغل الانقسامات السياسية والعرقية والمذهبية الحساسة، ويهدد أيضاً الوئام بين الأديان وأتباعها. وأضافت أن حكومتها تدعم دعماً كاملاً استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وذكرت أنه رغم التقدم الذي أحرز، ما زال هناك الكثير الذي يتعين القيام به لا سيما في معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب والقضاء على التربة التي يترعرع فيها.

٤٦ - وأضافت قائلة إنه ينبغي، في إطار المساعي المتجددة، زيادة التركيز في الاستراتيجية العالمية على مكافحة التشويه المجحف لصورة أديان وطوائف معينة في سياق مكافحة الإرهاب. فتصوير الإسلام والمعتقدات الإسلامية بشكل مجحف ومتحيز هو أمر غير مقبول. ويتعين التصدي لأعمال التحريض والخطاب الذي يحض على الكراهية ضد المسلمين والذي يعزز تصورات خاطئة بين العالم الإسلامي والغرب، وذلك من خلال اتخاذ تدابير سياسية ومعيارية وقانونية وكذلك من خلال الحوار والدبلوماسية. ولا بد أيضاً من أن يعالج المجتمع الدولي على وجه السرعة الأسباب الجذرية للإرهاب، بما فيها النزاعات الطويلة الأمد، والاستخدام غير المشروع للقوة، والعدوان، والاحتلال الأجنبي، والحرمان من الحق في تقرير المصير، وأشكال الظلم السياسي والاقتصادي، والتمييز السياسي والإقصاء الاجتماعي. ورأت أن الاستعراض الخامس للاستراتيجية العالمية سيتيح فرصة أخرى لوضع تدابير فعالة لمكافحة الإرهاب.

٤٧ - واستطردت قائلة إنه يجب على جميع البلدان أن تقوم بالمزيد لمكافحة خطر الإرهاب، الذي له بُعد إقليمي وآخر عالمي. واعتبرت أن مكافحة الإرهاب تتطلب إطاراً تعاونياً ينبغي ألا يصبح أداة لتحويل اللوم وإلقاءه على الآخرين.

وشجعت على الحوار والتفاهم عن طريق دحض أيديولوجية الكراهية والتعصب ورفض الاختلافات، في محاولة لثني الشباب عن الانضمام إلى صفوف الجماعات الإرهابية. وقال إنها، في هذا الصدد، تتعاون مع الحكومة المغربية على تدريب الأئمة الماليين الشباب في المغرب على كيفية الترويج للقيم الإسلامية المتمثلة في السلام والتسامح وقبول الاختلافات.

٥٢ - واختتم قائلاً فيما يتعلق بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب إن حكومته تؤكد من جديد أهمية قرار مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤) وتؤيد تأييداً تاماً الجهود التي يبذلها التحالف الدولي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام المرتبطين به في أفريقيا وأماكن أخرى. ودعا المجتمع الدولي إلى تعزيز التعاون الإقليمي والدولي والمتعدد الأطراف لمكافحة الإرهاب، مع التركيز على منعه وقمعه.

٥٣ - السيد نسيمفار (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن مكافحة الإرهاب هي من أولويات بلده الذي كان لفترة طويلة ضحية للإرهاب. وفي السنة الماضية، استضاف بلده مؤتمراً دولياً ركز على المسائل المتعددة الأبعاد التي تؤثر على ضحايا الإرهاب. وأضاف أن إرهاب الدولة لا يزال يهدد السلام والأمن وحقوق الإنسان. وذكر أن أعمال إرهاب الدولة شملت اغتيال أفراد على درجة عالية من التدريب في بلده، بينهم علماء نوويون، الأمر الذي أعاق بدوره التنمية العلمية والتكنولوجية. وشمل إرهاب الدولة أيضاً شن الهجمات الإلكترونية على البنية التحتية الصناعية في بلده، وعلى السكان المدنيين في بعض أماكن الإيواء المعروفة تعزيزاً لسياسات القمع. وأوضح أن المعايير المزدوجة والانتقائية في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب لا تزال تمثل أحد التحديات.

جنس أو عرق أو ثقافة. ولا بد من الإبقاء على تدابير مكافحة الإرهاب ضمن إطار القانون الدولي. وقالت في هذا الصدد إن باكستان تدعو إلى وقف الضربات الموجهة من الطائرات من دون طيار في مناطقها الحدودية لأنها تنتهك السيادة والسلامة الإقليمية. واختتمت قائلة إنه لا بد في نهاية المطاف من أن تكون أحكام مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي متوائمة مع القانون الإنساني الدولي، وأن يميز نصها بوضوح بين أعمال الإرهاب والنضال المشروع من أجل تقرير مصير الشعوب التي تترج تحت نير الاحتلال الأجنبي.

٥٠ - السيد دو كوريه (مالي): قال إن مالي، البلد الذي هاجمه إرهابيون وجهاديون يمولون أنشطتهم من المخدرات، تدين بأقوى العبارات الممكنة جميع أشكال الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف، التي تعتبرها من أخطر التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان. وبالتالي، ينبغي اتخاذ تدابير قوية ومنسقة لمعالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب، وفقاً لمرفق استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وأضاف قائلاً إن التطرف الديني والإرهاب هما مفهومان غريبان عن المجتمع المالي المعروف بانفتاحه وتسامحه ومسالته وبالاعتدال في تطبيق تعاليم الديانة الإسلامية. فالإرهاب آفة لا صلة لها بأي دين أو عرق أو لون، ولا يمكن تبريره على الإطلاق.

٥١ - وأضاف قائلاً إن الحكومة المالية ما برحت تتخذ تدابير ترمي إلى منع الإرهاب ومكافحته، بما في ذلك وضع مجموعة قانونية معززة تشمل، في جملة أمور، قانوناً لقمع الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية ومكافحة تمويل الإرهاب، وتعمل في الوقت نفسه على تعزيز خططها الرامية إلى تحقيق التنمية والحد من الفقر. وأعلن أن حكومته شاركت أيضاً في مبادرات إقليمية ودولية لمكافحة الإرهاب

الجهود المشتركة المطلوبة على وجه الاستعجال التي تبذلها جميع الدول من أجل مكافحة الإرهاب.

٥٨ - وعلاوة على ذلك، رأى أنه ينبغي للدول أيضا أن تتبّع معايير حقيقية وواقعية وأن تتحلّى بالتزاهة عند التعامل مع إدراج الجماعات والتنظيمات الإرهابية في القوائم وشطبها منها. فقد رُفِع اسم منظمة إرهابية سيئة السمعة، مسؤولة عن عدد لا يحصى من الهجمات الإرهابية التي استهدفت المدنيين الإيرانيين طيلة ما يقرب من ٤٠ عاما، من القائمة السوداء للإرهاب لدى بعض الدول في السنوات الأخيرة. وعلى الرغم من أن الإدراج في القائمة في حد ذاته لم يمنع الإرهابيين من ارتكاب أعمال الإرهاب، فإن رفعهم من القوائم لاعتبارات سياسية لم يؤد إلى تقويض التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب فحسب، بل كان أيضا بمثابة صفة على وجه الآلاف من ضحايا الإرهاب وأسره في إيران، التي ما زالت تسعى إلى تقديم الجناة إلى العدالة. ويجب من خلال التعاون الدولي إنهاء إفلات هؤلاء الإرهابيين من العقاب إما بمحاكمتهم أو تسليمهم.

٥٩ - وقال في إطار ممارسة حق الرد إن الاتهامات التي وجهها ممثل النظام الإسرائيلي كاذبة ولا أساس لها، وأنه من المؤسف أن يضطر إلى الرد على هذه الادعاءات المجافية للمنطق الصادرة عن ممثل نظام له سجل طويل في مجال الإرهاب منذ نشأته. فقد تم بناء هذا النظام على أساس التخويف والإرهاب والاحتلال. ولا شك في أن استمرار احتلال فلسطين والفظائع المرتكبة ضد شعبها خلال العديد من العقود قد أوجج التطرف وأزمات أخرى في الشرق الأوسط وما وراءه.

٦٠ - وقال إن أحدا لم يدهش من أن يحاول ممثل نظام عدواني متطرف إساءة استخدام اللجنة لتفادي اللوم. وأوضح أن النظام الإسرائيلي معروف جيدا بأنه النظام

٥٤ - وقال إنه ينبغي عدم مساواة الإرهاب بالكفاح المشروع للشعوب الواقعة تحت الهيمنة الاستعمارية أو الأجنبية والاحتلال الأجنبي من أجل تقرير المصير والتحرير الوطني. وبين أن أي محاولة للقيام بذلك لا تستهدف إلا إطالة أمد احتلال إقليم ما وقهر شعبه. وذكر أن هذه نقطة يجب أخذها في الاعتبار عند تعريف الإرهاب، بما في ذلك في أي صك قانوني دولي.

٥٥ - وأضاف أن وفد بلده يرحب باتخاذ قرار الجمعية العامة ١٢٧/٦٨، المعنون "نحو عالم ينبذ العنف والتطرف العنيف". وقال إن التصعيد الأخير في التطرف المصحوب بالعنف في الشرق الأوسط قد جعل القرار أكثر أهمية من أي وقت مضى، حيث إنه يسعى إلى الترويج لوضع خطة شاملة لمكافحة التطرف والإرهاب، وتعزيز الحوار المتبادل القائم على الاحترام.

٥٦ - وأكد على ضرورة اعتماد تدابير لمكافحة الإرهاب تتفق تماما مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وبخاصة القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. حيث يشكل استخدام القوة في مكافحة الإرهاب من جانب قوات خارجية دون موافقة صريحة من الدولة المعنية انتهاكا صارخا لمبدأ السيادة والسلامة الإقليمية، وهذا بدوره من شأنه أن يعرض سيادة القانون على الصعيد الدولي للخطر.

٥٧ - وقال إن وفد بلده يرفض بشدة إعداد قوائم من طرف واحد تدرج فيها الدول الأخرى بتهمة رعاية الإرهاب، وأي نتائج مترتبة على ذلك، فهذا أمر لا يتفق مع القانون الدولي، إنما يجرى استغلاله كأداة سياسية تعزز خططا أخرى وتدفع نحو تحقيق الأهداف السياسية الرامية إلى إدراج بعض الحكومات في قوائم من ذلك النوع. واعتبر أن هذه الإجراءات الأحادية الجانب لن تؤدي إلا إلى تقويض

مشروع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي، التي كان وفده أول من اقترحها في عام ١٩٩٦، لم تكلل بعد بالنجاح، وأرجع ذلك جزئياً إلى الخلافات القائمة بشأن التعاريف. وقال إن من الجدير بالذكر، على الرغم من ذلك، أنه لا يوجد فرق بين إرهاب مقبول وغير مقبول أو بين إرهاب جيد وسيء، وأنه لا ينبغي ربط الإرهاب بأي دين على الإطلاق. وقال إن وفد بلده يؤيد النص الذي قدمه منسق اللجنة المخصصة في عام ٢٠٠٧، وأعرب عن الأمل في أن تنظر جميع الدول في القيام بخطوات من أجل وضع الصيغة النهائية لهذا النص خلال مناقشات الفريق العامل التابع للجنة السادسة في الدورة الحالية.

٦٤ - وقال إن حكومة بلده تؤيد أيضاً جميع الجهود الأخرى، لا سيما الجهود المبذولة تحت رعاية الأمم المتحدة، من أجل تعزيز التعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي، بما في ذلك تبادل المعلومات، في مجال مكافحة الإرهاب. وأضاف أن الهند، باعتبارها من المشاركين في جميع المبادرات العالمية الرئيسية لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، لا يزال يساورها قلق بالغ إزاء تمويل الإرهاب، وهي تدين بشدة المساعدات المالية المباشرة أو غير المباشرة التي تقدمها الدول أو أجهزتها إلى الجماعات الإرهابية أو أفراد أعضائها، بما في ذلك لأغراض الدفاع في القضايا الجنائية التي تنطوي على أعمال إرهابية. واختتم قائلاً إنه يجب شن حرب بلا هوادة على الإرهاب على جميع الجبهات دون انتقائية وإنه يجب أيضاً عدم التغاضي عن استخدام الإرهاب كأداة لسياسات الدول.

٦٥ - السيد نونومورا (اليابان): قال إن وفد بلده يضم صوته إلى أصوات الوفود الأخرى في إدانة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وأضاف أنه يلزم معالجة المشكلة أن يجري التعاون على الصعيد الدولي وأن تتخذ تدابير شاملة لمكافحة

الوحيد الأكثر ممارسة لما يسمى "إرهاب الدولة" المسؤول عن الكثير من الأعمال الإرهابية. وأكد أنه من المبكر جدا لشعوب العالم أن تنسى الفضائع التي ارتكبت في غزة خلال صيف عام ٢٠١٤، والتي شملت جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وثقتها الأمم المتحدة نفسها. وتقدم أيضاً عناوين الأخبار الحالية عن العنف المرتكب ضد الشعب في الأراضي المحتلة ما يدغم ذلك.

٦١ - وأضاف أنه لا يمكن ولا ينبغي السماح للنظام الإسرائيلي بإلقاء التهم على الآخرين كوسيلة لتحويل الانتباه عن سياساته اللاإنسانية والإرهابية. وقد اضطلعت شبكة إرهاب الدولة التابعة له بعمليات فتاكة حول العالم. فعلى سبيل المثال لا الحصر، قُتل علماء إيرانيون أبرياء، كانوا يعملون من أجل تنمية بلدهم العزيز على قلوبهم بوحشية أمام أسرهم على أيدي عملاء النظام الإسرائيلي في السنوات الأخيرة. ولا يزال هؤلاء العملاء يهددون بقتل المزيد من الأبرياء. ولا يمكن النظر في مكافحة الإرهاب ومعالجة الأسباب الجذرية للإرهاب والتطرف بمعزل عن التصدي للأنشطة الإرهابية التي يمارسها ذلك النظام.

٦٢ - السيد راو (الهند): قال إن الإرهاب قد ظهر بوصفه قوة رئيسية مزعزعة للاستقرار وتهديدا للنظام العالمي، ويجب التصدي له باستخدام نهج يقضي بعدم التسامح إزاءه مطلقاً. وأضاف أنه ما من قضية أو شعور بالظلم يمكن أن يبراه. ويُن أن للجمعية العامة دوراً هاماً أيضاً عليها القيام به في مكافحة الإرهاب الدولي، وأن اللجنة المخصصة، التي أنشأتها الجمعية العامة لوضع صكوك دولية أكثر فعالية لمكافحة الإرهاب، تقوم بعمل قيم في هذا الصدد.

٦٣ - وقال إن وفد بلده يرحب بالتقدم الذي أحرزته اللجنة المخصصة، مما أدى إلى اعتماد ثلاث معاهدات دولية. واستدرك قائلاً إن جهود اللجنة المخصصة الرامية إلى وضع

هجوم إرهابي فإن الحكومة تسلّم بأن الإرهاب والجريمة المنظمة يشكلان تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين، ولذلك فهي تعمل باستمرار على تحسين نظامها لمنع الأنشطة الإرهابية.

٦٩ - واختتم قائلا إن الجبل الأسود طرف في الصكوك الدولية الرئيسية لمكافحة الإرهاب، وإن بلده يعلق أهمية كبيرة على التعاون الدولي في مجال التصدي للأسباب الجذرية للإرهاب. وأضاف أن بلده سيواصل استحداث تدابير تقنية وعلمية وتنقيفية لمكافحة الإرهاب وضمان أمن مواطنيه وتحقيق الرفاه والرخاء لهم وكذلك تحسين بيئة القيام بالأعمال التجارية.

٧٠ - السيد سايكال (أفغانستان): قال إن أفغانستان تدين بشدة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وهي ما زالت في طليعة القائمين بالحملة العالمية لمكافحة الإرهاب الدولي. وأضاف أن التطرف المصاحب بالعنف والتزاع اللذين يؤثران في المدنيين أكثر من غيرهم، لا سيما النساء والأطفال، لا يهددان الأمن الجماعي لجميع الدول الأعضاء فحسب، بل يشكلان أيضا تحديا خطيرا للقيم الأساسية المتمثلة في المساواة والتسامح والعدالة والكرامة الإنسانية. ولا تتوقف هذه التهديدات، التي تجسدها جماعات تسيء تمثيل التعاليم الدينية وتنتهكها كي تحقق أهدافها، عند الحدود الدولية أو تقتصر على أيديولوجية معينة. ورأى أن ظهور جهات فاعلة غير حكومية مختلفة تروج للتطرف يشير إلى أن المنظمات الإرهابية تحل بشكل متزايد محل الجماعات التقليدية ولديها أشكال عمليات أكثر تطورا تشمل هياكل سياسية ووحدات إدارية ودعاية قائمة على وسائط التواصل الاجتماعي وأشكالا جديدة من التنسيق قائمة على التكنولوجيا، بالإضافة إلى إمكانية الحصول على التمويل والمجندين.

الإرهاب. ولذلك، فإن حكومة بلده أخذت تنفيذ مجموعة من التدابير، بما في ذلك تعزيز صكوكها المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وتعزيز الجهود الدبلوماسية التي تضطلع بها عملا على تحقيق الاستقرار والازدهار في الشرق الأوسط، والمساعدة في إنشاء مجتمعات قادرة على درء التطرف.

٦٦ - وأضاف أن الحكومة اليابانية اضطلعت بمشاريع بناء القدرات مع وكالات الأمم المتحدة بغية تعزيز أمن الحدود في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل والشرق الأوسط، وشاركت في التعاون الثنائي من أجل وضع كاميرات مراقبة في المطارات التونسية والمغربية. وهي تبذل الجهود أيضا لتعزيز الحوار في مجال مكافحة الإرهاب، مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) وللتصدي للتطرف المصاحب بالعنف.

٦٧ - السيد إفجاي (الجبل الأسود): قال إن حكومة بلده تدين الإرهاب بشدة وإن مكافحته تتطلب استجابة عالمية متكاملة. وأعرب عن التزام حكومته التام بالإسهام في الكفاح الدولي ضد الإرهاب، بسبل منها التعاون مع الهيئات ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة. وأضاف أن الجبل الأسود شارك بنشاط في الجهود الثنائية والمتعددة الأطراف الرامية إلى منع الإرهاب وقمعه، وأن بلده يؤيد بقوة الجهود الرامية إلى تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، ويقر بالدور الهام الذي تضطلع به فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب ولجنة مكافحة الإرهاب في هذا المجال.

٦٨ - وأوضح أن الحريات الأساسية وحقوق الإنسان وسيادة القانون هي من الركائز المؤسسية الأساسية؛ وعليه، يجب الامتثال تماما في الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون اللاجئين. وأضاف أنه رغم كون الجبل الأسود لم يشهد أي



والمنطقة والعالم بأسره ضد شتى الإرهابيين الدوليين والجماعات من قبيل حركة طالبان وشبكة حقاني وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والحركة الإسلامية في أوزبكستان.

٧٤ - وأضاف أنه على الرغم من النجاح الذي حققته قوات الأمن، ستستمر أفغانستان في التعاون مع جيرانها، وبخاصة باكستان، بهدف تعزيز التعاون عبر الحدود والتنسيق بين الوكالات وبناء الثقة في مجال الجهود الرامية إلى دحر الإرهاب. وأضاف أن أي استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف ينبغي أن تكون طويلة الأجل وذات طابع متعدد الأطراف، كما يجب أن تتصدى للفقر والتمييز وعدم المساواة الاقتصادية - التي توفر الظروف المؤاتية للتجنيد - وأن تروج للتعليم والتفكير النقدي.

٧٥ - وأعرب عن تأكيد وفد بلده على ضرورة إبرام مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي في الوقت المناسب، وعن ترحيبه بالاستعراض الخامس في سلسلة الاستعراضات التي تجري كل سنتين للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب.

٧٦ - السيدة إيباراغويري (الفلبين) أكدت من جديد بأقوى العبارات إدانة حكومتها ورفضها للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وقالت إنه يجب بذل جهود متواصلة من أجل تعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب على جميع المستويات، تمثيا مع الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. وأوضحت أن للمنظمات الحكومية الدولية والإقليمية أيضا دور رئيسي في تعزيز هذا التعاون؛ فعلى سبيل المثال، أسهم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب في بناء القدرات وتبادل المعلومات

٧١ - وأضاف أنه على الرغم من الجهود المستمرة التي يبذلها المجتمع الدولي، فإن تزايد النزاعات حول العالم، ولا سيما في الشرق الأوسط وأفغانستان وأجزاء من أفريقيا، وتزايد التلقين العقائدي وتغذية نزعة التطرف لدى الشباب والشابات السريعي الانقياد، حسبما يتبين من استمرار تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى مناطق النزاعات في مختلف البلدان، أمر يجعل من الضروري إيجاد حلول سياسية للنزاعات وضمان السلام والاستقرار لجميع المواطنين. وشدد على وجوب أن تتعاون جميع الدول الأعضاء تعاوناً وثيقاً من أجل التصدي لهذه المسألة؛ وعلى أن من المفيد في هذا الصدد مواصلة تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤).

٧٢ - وأوضح أن التشدد والتطرف لن يخدم المصالح طويلة الأجل لأي بلد. وأعرب عن أسفه لأن الإرهابيين الذين يقاثلون في أفغانستان لا يزالون يتلقون الدعم والتوجيه ويجدون ملاذات آمنة خارج البلد. ورأى أنه يجب وضع حد لاستخدام الجهات الفاعلة من غير الدول والإرهابيين ممن يأخذون بالعنف في حروب بالوكالة. وقال إن على الدول المتنافسة ألا تحول بلداً ثالثاً إلى ساحة للمعارك من أجل تحقيق مآربها.

٧٣ - وتابع كلامه قائلاً إنه رغم الحرص الأكيد للدول على تحقيق مصالحها الوطنية والإقليمية، فليس لها الحق على الإطلاق في أن تحقق تلك المصالح من خلال العنف والتطرف. وأضاف أن أفغانستان قد وقعت في السنوات العشرين الماضية ضحية للعنف الإقليمي الذي تديره الدول، مما أدى إلى انعدام الأمن وانتشار المعاناة بين السكان. وأكد أنه ما لم تتغير عقلية استخدام العنف سعياً إلى تحقيق أهداف سياسية سيكون من الصعب جداً تحقيق السلام في أفغانستان. واستدرك بقوله إن قوات الأمن الأفغانية تصدر الحرب الدولية على الإرهاب، وقد دافعت عن أفغانستان

الفلبين، في آب/أغسطس ٢٠١٥، حلقة العمل التي عقدها المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا تحت عنوان ”التوعية وتعزيز تعاون المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والتخفيف من حدة مخاطرها“.

٨٠ - ورأت أنه رغم انقضاء ١٨ سنة من المفاوضات، لا يزال المجتمع الدولي يناقش مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي. وأكدت أن من الضروري إبداء إرادة سياسية بغية اختتام المفاوضات. وأعربت من جديد عن دعم وفد بلدها للجهود الرامية إلى وضع الصيغة النهائية للعملية المتعلقة بمشروع الاتفاقية الشاملة.

٨١ - السيد شابوفال (أوكرانيا): قال إن حكومته تدين الإرهاب الدولي بجميع أشكاله ومظاهره دون تحفظ. وأضاف أن أوكرانيا أصبحت طرفاً في جميع اتفاقيات وبرتوكولات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وأن وفد بلده يحث جميع الدول الأعضاء التي لم تنضم إليها بعد على القيام بذلك. وأضاف أن حكومته شاركت بنشاط في التعاون في مجال مكافحة الإرهاب مع العديد من المنظمات الدولية والإقليمية، بما في ذلك الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا، وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية ومنظمة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية التابعة لمجموعة جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا (مجموعة غوام). وقال إن حكومة بلده قامت بدور رائد في الجهود الرامية إلى منع الإرهاب النووي وتعزيز عدم انتشار الأسلحة النووية بتنفيذ تعهداتها بالقضاء على مخزوناتها الوطنية من اليورانيوم العالي التخصيب.

٨٢ - وأعربت عن تأييد أوكرانيا للدور المركزي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب وتعزيز التعاون الدولي. وفي هذا الصدد، اعتبر أن

وأفضل الممارسات، لا سيما بين أجهزة الأمن ووكالات إنفاذ القانون.

٧٧ - وأضافت أن حكومتها ما برحت منذ أمد بعيد، حتى قبل أن تدعم قرار مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤) المتعلق بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب، تؤيد الجهود المبذولة لمكافحة التطرف المصحوب بالعنف. وهي تواصل الجهود على مستوى القواعد الشعبية لمساعدة المجتمعات المحلية على حماية نفسها من الدعاية المتطرفة والإرهابية والتوعية بأمنها وتدريبها على منع الهجمات الإرهابية. كما وضعت برامج لإزالة التطرف في شراكة مع الزعماء الدينيين المحليين والمدارس الدينية.

٧٨ - ورأت أن الحوار بين الأديان والثقافات، المرتكز على احترام كرامة الإنسان والتفاهم والتسامح بين الشعوب، ونبذ التطرف، هو أحد السبل الرئيسية لمكافحة الإرهاب؛ فهناك توافق في الآراء في الفلبين حول ”النهج القائم على المجتمع بأسره“، الذي يتطلب مشاركة جميع أصحاب المصلحة. وقالت إن الحكومة تعمل في هذا الصدد على إطلاق عملية تشاورية وطنية من أجل مكافحة التطرف المصحوب بالعنف وإن من شأن تلك العملية أن تستقطب دعماً واسع النطاق من أصحاب المصلحة، كما أنشأت فريقاً عاملاً مشتركاً بين الوكالات معنياً بالأشخاص موضع الاهتمام والمقاتلين الإرهابيين الأجانب في مناطق النزاع.

٧٩ - وأكدت أن تحديث التشريعات الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لا يزال متواصلاً وأن مجلس مكافحة غسل الأموال تمكن من إصدار أوامر قضائية للتنفيذ بشأن الودائع المصرفية والأصول العقارية ذات الصلة بالجماعات الإرهابية. وتحدثت عن إنشاء الأمانة الإقليمية لمراكز التفوق المعنية بتخفيف مخاطر المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، في مانيلا، وعن استضافة

ليست مجرد ضرورة عاجلة، وإنما هي ضرورة كان من الواجب تلبيتها منذ وقت طويل. وأكد أنه ينبغي أن تظل عملية التفاوض بشأن مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي في صدارة جدول أعمال الأمم المتحدة، وينبغي أن تصبح من أولى أولويات الدورة الحالية للجمعية العامة. وينبغي توسيع الدور الذي تضطلع به محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية في مكافحة الإرهاب الدولي بما يكفل محاكمة مرتكبي الأعمال الإرهابية والمخربين عليها، بمن فيهم قادة سياسيون معينون دعموا ومولوا الأعمال الإرهابية تحقيقاً لطموحاتهم المؤدية ومصالحهم السياسية الضيقة.

٨٦ - وأضاف أن أحد البلدان المجاورة لأوكرانيا يواصل انتهاكه بشكل صارخ لالتزاماته الدولية، بالعمل من خلال مختلف مؤسسات الدولة والكيانات المادية والقانونية الخاضعة لسيطرته المباشرة على رعاية الإرهاب في أوكرانيا. واعتبر أن الإجراءات غير القانونية التي اتخذتها تلك الدولة المجاورة أدت إلى احتلال القرم وزعزعة الاستقرار في إقليم دنييتسك ولوغانسك في أوكرانيا، مما يبين بوضوح أن الإرهاب يمكن أن يُستخدم لأغراض عدوانية خفية ضد دول ذات سيادة. لذا ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل اتخاذ إجراءات حاسمة لمكافحة إرهاب الدولة أو الإرهاب الذي ترعاه الدولة ضد سيادة الدول المستقلة وسلامتها الإقليمية.

٨٧ - وأخيراً، قال إن وفده اقترح تحديد يوم دولي لإحياء ذكرى ضحايا الهجمات الإرهابية بهدف إفساح المجال أمام الأجيال المقبلة لمنع تكرار هذه الفصول المظلمة من التاريخ. وأعرب عن أمله في أن تحظى هذه الفكرة بدعم واسع النطاق بين الدول الأعضاء.

٨٨ - السيد دو هونغ فييت (فيت نام): قال إن حكومته تشاطر المجتمع الدولي قلقه البالغ إزاء تصاعد

الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب لا تزال ضرورية للتصدي للاتجاهات الناشئة فيما يتعلق بالإرهاب. وقال إن حكومته تدين بشدة أعمال العنف الجماعي والجرائم التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ضد المدنيين، بما في ذلك أضعف الأقليات، لا سيما في الجمهورية العربية السورية والعراق. وأعرب عن إشادة حكومته بالجهود التي يبذلها التحالف الدولي للقضاء على التهديدات الإرهابية في المنطقة.

٨٣ - واستدرك قائلاً إنه، كما يتضح من الحالة في الشرق الأوسط وفي منطقة دونباس بأوكرانيا، لا يمكن القضاء على الإرهاب دون معالجة مسألة رعايته من قبل الدول. وأضاف أن الجماعات الإرهابية كثيراً ما تدعي أن الدافع وراء أعمالها الإجرامية هو "تقرير المصير الوطني" أو مقاومة "النظم السياسية القمعية" أو الكفاح من أجل حقوقها. وقال إن أي مبرر أو باعث للإرهاب، ولا سيما إذا كان مستنداً إلى تفسير ملتو واعتباطي لميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية المكرسة فيه، ولا سيما الحق في تقرير المصير وسيادة الدول وسلامتها الإقليمية، أمر غير مقبول البتة.

٨٤ - ورأى أن ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب تشكل تحدياً خطيراً لمكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي وأدت إلى زيادة كبيرة في حدة النزاعات ومدتها. وقال إن مواجهة هذا التهديد تتطلب اتباع نهج شامل يأخذ في الاعتبار جميع العوامل الأساسية الكامنة. وأضاف أن أوكرانيا تتكلم من واقع خبرتها، ذلك أن ثمة مقاتلين وإرهابيين أجانب يدعمهم بلد أجنبي يوجدون حالياً في إقليم دونباس التابع لها. وقال إن حكومته مستعدة لأن تساهم في الجهود العالمية والإقليمية الرامية إلى التصدي لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

٨٥ - وأردف قائلاً إن ضرورة وضع صك دولي شامل يهيئ المجال أمام مكافحة الإرهاب بطريقة شاملة ومتسقة

دوافعه. ورأت أنه لا ينبغي ربط الإرهاب بأي دين أو عرق أو ثقافة أو مجتمع أو جماعة معينة. وذكرت أن هناك العديد من العوامل المسؤولة عن انتشار الإرهاب، بما في ذلك الثغرات التي تعترى الهيكل الأمني الدولي، والتراعات في الشرق الأوسط وأفريقيا، والصعوبات الاقتصادية، والفقر المدقع، والشعور الحقيقي أو المتصور بالتمييز، الأمر الذي قد يجعل جماعات أو أفراد معينين عرضة للوقوع تحت تأثير الخطاب الإرهابي.

٩٢ - وأضافت أن جيوتي، باعتبارها بلدا يقع في المنطقة التي تعرضت لهجوم جماعات إرهابية مثل تنظيم القاعدة وحركة الشباب، هي في طليعة الدول المكافحة للإرهاب. وقد أدمجت الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة في تشريعاتها لمكافحة الإرهاب واستضافت في شباط/فبراير ٢٠١٤ المنتدى الثاني للخليج عدن المعني بمكافحة الإرهاب. وفي هذا المنتدى، سلط الضوء على أهمية تقديم المساعدة التقنية والمادية في تحديد التهديدات واعتماد نهج جماعي واستراتيجية لمكافحة الإرهاب، وأُخذ قرار بإنشاء آلية للتعاون بين اليمن والصومال وجيوتي. ولجيوتي أيضا جنود جرى نشرهم ضمن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لمكافحة حركة الشباب.

٩٣ - وأكدت أنه فيما يخص التعاون الإقليمي في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، قررت حكومتها إنشاء مركز امتياز يضم ممثلين عن الحكومات والزعماء الدينيين والمتقنين ومنظمات المجتمع المدني، من أجل مكافحة التطرف المصاحب بالعنف. وقالت إن وفدها يود أن يشكر حكومة الولايات المتحدة على تنظيم اجتماعات مختلفة بشأن مكافحة ذلك اللون من التطرف، بما في ذلك مؤتمر قمة البيت الأبيض لمكافحة التطرف المصاحب بالعنف، الذي

الإرهاب وأكد من جديد إدانتها القوية والقاطعة لهذه الآفة بجميع أشكالها ومظاهرها. واعتبر أن الأعمال الإرهابية لا يمكن تبريرها بصرف النظر عن شكلها أو ذرائعها، وأنه يجب تقديم مرتكبيها إلى العدالة. ورأى أن من الضروري اتباع نهج شامل ومنسق من أجل مكافحة الإرهاب بفعالية على الصعيدين الإقليمي والدولي. وأكد أن تدابير مكافحة الإرهاب يجب أن تكون متسقة مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وسيادة القانون. وفي الوقت نفسه ينبغي التصدي للأسباب الجذرية للإرهاب، بما في ذلك أوجه عدم المساواة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والظلم في جميع أنحاء العالم.

٨٩ - وأضاف أن فييت نام تواصل المشاركة في أنشطة مكافحة الإرهاب على كل من الصعيد الوطني والثنائي والمتعدد الأطراف. فعلى الصعيد الوطني، بدأ في عام ٢٠١٤ نفاذ قانون مكافحة الإرهاب الذي يحدد إطارا قانونيا شاملا لمكافحة الإرهاب ويعزز التعاون الدولي في هذا الصدد. وعلى الصعيد الدولي، تشارك فييت نام بفعالية في الجهود التي تقودها الأمم المتحدة لتعزيز التعاون في مكافحة الإرهاب. وفي عام ٢٠١٤، صدقت على الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل وعلى الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن، وأصبحت بذلك الآن طرفا في ١٢ صكا دوليا لمكافحة الإرهاب.

٩٠ - وأعرب عن ترحيب وفده بإنشاء فريق عامل لإتمام عملية وضع مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي، ولمناقشة مسألة عقد مؤتمر رفيع المستوى برعاية الأمم المتحدة لبلورة طريقة للتصدي للإرهاب على الصعيد الدولي.

٩١ - السيدة قادرة أ. حسن (جيوتي): قالت إن حكومتها تدين الإرهاب بجميع أشكاله بصرف النظر عن

الدروس المستفادة مع البلدان الأخرى وتعزيز التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف.

٩٦ - ورأى أن الإرهاب يولد آفات في المجتمع، بينها التمييز والإقصاء وعدم المساواة. لذا فإن اتباع نهج مستدام وشامل ضروري للتعامل مع تطور نطاق وطابع التهديدات الإرهابية وإعادة إدماج المتطرفين في المجتمع. وفي هذا الصدد، قال إن وفده يؤيد الجهود الرامية إلى تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب التي تهدف إلى التصدي لجميع العناصر الرئيسية للإرهاب. وشدد أيضا على أهمية الوفاء بالالتزامات المفروضة بموجب القانون الدولي واحترام القيم الأساسية للمجتمع الدولي.

٩٧ - واعتبر أن استمرار وخطورة الهجمات الإرهابية ضد حياة وكرامة الإنسان هما بمثابة تذكير بأن مكافحة الإرهاب جزء أساسي من تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون. وقال إن لهذا من المهم للغاية أن يوضع إطار قانوني يجسد القيم المشتركة للمجتمع الدولي. وعلى الرغم من أن المفاوضات حول مشروع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي ما زالت في طريق مسدود، فإنه لا يزال هناك الكثير من التحديات والتهديدات الحالية التي تتطلب مرونة في التعاطي معها من أجل إتمام المفاوضات.

٩٨ - السيد بصديق (الجزائر): قال إن حكومته تدين بشدة الإرهاب بجميع أشكاله، بصرف النظر عن دوافعه، وأكد من جديد تصميمها على مكافحته. ورأى أنه لا ينبغي ربط الإرهاب بأي دين أو حضارة أو منطقة جغرافية بعينها. وأضاف أنه يلزم التوصل إلى اتفاق حول تعريف للإرهاب يكون منسجما مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. كذلك ينبغي التمييز بين أعمال الإرهاب والكفاح المشروع للشعوب الراححة تحت نير الاستعمار أو الاحتلال الأجنبي من أجل إحقاق حقوقها غير القابلة للتصرف في تقرير

عُقد في واشنطن في شباط/فبراير ٢٠١٥، واجتماع عقد في روما في تموز/يوليه ٢٠١٥ لتقييم الإنجازات التي تحققت منذ مؤتمر القمة، ومؤتمر قمة القادة لمكافحة التطرف المصاحب بالعنف، الذي استضافته الولايات المتحدة في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، على هامش الدورة الحالية للجمعية العامة.

٩٤ - السيد ري جا - يونغ (جمهورية كوريا): قال إن الوحشية التي أظهرتها مؤخرا الجماعات الإرهابية مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والمقاتلين الإرهابيين الأجانب تشكل تهديدات جديدة تمتد إلى خارج منطقة النزاع. وأكد أن جمهورية كوريا تدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، لا سيما في العراق وسوريا والمناطق المحيطة بهما. وأضاف أن وفده يثني على الجهود التي يبذلها الأمين العام وأجهزة الأمم المتحدة المعنية في قيادة التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب، ودعا جميع البلدان إلى التنفيذ الكامل والأمين لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة على الصعيد الوطني وتعزيز التعاون المتبادل بهدف سد الثغرات وتخفيف القيود.

٩٥ - وأضاف أن بلده طرف في جميع الاتفاقيات العالمية الرئيسية القائمة لمكافحة الإرهاب؛ وقد وضع بالفعل التدابير التنفيذية اللازمة وهو يعكف على التعجيل بالجهود الرامية إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤). وقال إن الحكومة بدأت عملية استعراض وطنية تشمل عقد اجتماعات مشتركة بين السلطات المحلية المختصة من أجل تعزيز تبادل المعلومات ومراقبة الحدود وإنفاذ القانون. وهي بصدد استعراض أفضل الممارسات التي عرضتها عليها بلدان أخرى من خلال التواصل الثنائي. وفي ضوء قرب الانتهاء من هذا العمل، يتطلع بلده إلى تبادل

١٠١ - وقال إن الجهود التي يبذلها بلده لمكافحة الإرهاب وشحذ الوعي والتعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي تعود إلى ما قبل ظهور أعمال الإرهاب الدولي البارزة. وأكد أن الجزائر كانت أول من اعتمد العديد من المبادرات والصكوك الرامية إلى مكافحة الإرهاب التي لا يزال لها دور هام في المنطقة الأفريقية. وقال إن الاتحاد الأفريقي، من جانبه، أثبت التزامه بمكافحة الإرهاب من خلال قرار أدان فيه دفع الفدية للجماعات الإرهابية، وتعيينه ممثلاً خاصاً معنياً بالتعاون في مجال مكافحة الإرهاب، وإنشائه لجنة فرعية معنية بمكافحة الإرهاب في إطار مجلس السلم والأمن التابع له. وأضاف أنه قد تم في اجتماع عقده المجلس في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ اعتماد بيان ختامي حث الدول الأعضاء على اتخاذ التدابير الرامية إلى مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وكفالة عدم استفادة الجماعات الإرهابية من عائدات الأنشطة الإجرامية، بما فيها الاتجار بالمخدرات. كذلك دعا البيان إلى عقد اجتماع رفيع المستوى للدول الأعضاء بشأن تمويل الإرهاب، عرضت الجزائر استضافته.

١٠٢ - واستطرد قائلاً إنه في ضوء الوضع السائد في منطقة الساحل، ركزت حكومته بصفة خاصة على دعم المحافل والآليات التي تيسر التعاون الأمني بين الدول من خلال تدابير مراقبة الحدود وتبادل المعلومات الاستخباراتية. فعلى سبيل المثال، رأت حكومته مع حكومة كندا الفريق العامل المعني ببناء القدرات في منطقة الساحل في إطار المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. وشاركت أيضاً في لجنة الأركان العسكرية المشتركة لمنطقة الساحل ووحدة الدمج والاتصال في منطقة الساحل. وقد ساعد نشر القوات العسكرية على حدود البلد في ضمان الأمن الوطني لا بالنسبة للجزائر فقط بل لجيرانها أيضاً. كذلك تواصلت الحكومة المساهمة في تعزيز السلام والاستقرار في المغرب العربي وشمال مالي ومنطقة

المصير، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ٥١/٤٦. وقال إن وفده يؤيد الاقتراح الداعي إلى عقد مؤتمر رفيع المستوى للأمم المتحدة من أجل صياغة موقف مشترك بشأن القضاء على الإرهاب من شأنه أن يسهم إسهاماً كبيراً في حل القضايا العالقة فيما يتصل بمشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي.

٩٩ - ورأى أن منع الإرهاب يتطلب تعبئة وبقطة مستمرين وتعاوناً على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. فالتدابير العقابية وحدها لا تكفي، وإنما يلزم أيضاً وضع استراتيجية سياسية متسقة تشمل إقامة حوار وبذل جهود لفهم الأسباب التي تجذب للناس للإرهاب. وقال إن هذا النهج قد أدى في عام ٢٠٠٦ إلى اعتماد الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، التي يجب الاستمرار في تحديثها في ضوء التهديدات الناشئة والاتجاهات المستجدة. وأضاف أن مكافحة التطرف المصحوب بالعنف والإرهاب يجب أن تشمل أيضاً مكافحة كره الأجانب وكرهية الإسلام، اللذين أخذوا يبرزان كوجهين جديدين للتطرف المصحوب بالعنف. وأعلن أن الجزائر قد استضافت في تموز/يوليه ٢٠١٥ مؤتمراً دولياً عن التطرف المصحوب بالعنف والقضاء على نزعة التطرف، تمكنت من خلاله أن تطلع المشاركين، بمن فيهم المنخرطون مباشرة في مكافحة التطرف والراديكالية، على الخبرة التي اكتسبتها في معركتها المستمرة ضد هذه الظاهرة.

١٠٠ - واعتبر أن زيادة حوادث الخطف وأخذ الرهائن التي ترتكبها الجماعات الإرهابية أمر مثير للقلق. وقال إن لدى حكومته سياسة واضحة معروفة جيداً تقضي بعدم دفع الفدية أو تقديم تنازلات سياسية لاحتجازي الرهائن؛ لذا فهي ترحب بالتقدم الكبير الذي أحرز خلال الاستعراض الذي يجري كل سنتين للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب نحو منع دفع تلك الأموال وتقديم تلك التنازلات.

للمجتمع الدولي مواصلة تعزيز التعاون الإقليمي وإنشاء شبكات لتبادل المعلومات الموثوق بها عن الأنشطة الإرهابية من أجل قطع جميع مصادر هذا التمويل. واعتبر أن التعاون الدولي وتقديم المساعدة إلى الدول في بناء القدرات قد يساعدان على منع أعمال الخطف طلبا للقدية. وعلى غرار ذلك، ينبغي تكثيف الجهود الرامية إلى إتمام العملية الرامية إلى وضع مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي، والدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي بشأن الإرهاب.

١٠٦ - وأكد أن حكومته تشارك بالكامل في الجهود الإقليمية ودون الإقليمية الهادفة إلى دحر جماعة بوكو حرام وغيرها من الجماعات المتطرفة التي تعيث فسادا في غرب أفريقيا. وهي تساهم بالجنود والمعدات في القوة المتعددة الجنسيات التي أنشأتها لجنة حوض بحيرة تشاد من أجل مكافحة جماعة بوكو حرام والقضاء عليها، وتعمل الحكومة أيضا على تشجيع التعليم والحوار بين الثقافات وبين الأديان من أجل دعم الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب ومكافحة العنف والتطرف الديني.

١٠٧ - السيد حسين (تشاد): قال إن حكومته تدعو الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، ولا سيما العنف المرتكب ضد المدنيين الأبرياء المستند إلى أسس دينية. ورأى أن كثيرا من الدول الأفريقية التي تكافح الإرهاب تجد نفسها مجبرة على تكريس جزء كبير من مواردها للأمن عوض تسخيرها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن الأمثلة التي تبرهن على ذلك حالة تشاد التي تخوض حربا فرضتها عليها جماعة بوكو حرام. وأكد أن الأعمال الشنيعة التي ترتكبها تلك الجماعة في تشاد والكاميرون ولا سيما استراتيجية استخدام الأطفال كمفجرين انتحاريين، لا يمكن أن تنال من عزم الحكومة التشادية على مكافحة الجماعات الإرهابية وهي أثبتت ذلك في مالي ونيجيريا.

الساحل في إطار من الاحترام الكامل لمبدأي سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

١٠٣ - وختم قائلا إن حكومة بلده ترحب بالتدابير التي اتخذت أثناء الاستعراض الرابع الذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠١٤ ضمن سلسلة الاستعراضات التي تعقد كل سنتين للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، بهدف تعزيز التعاون بين جميع أصحاب المصلحة عن طريق تعزيز تعبئة الموارد وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات. ورأى أن فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب تضطلع بدور هام في هذا الصدد من خلال تنسيق الجهود المذكورة وتوفير الدعم الفني للدول الأعضاء في مجالي صنع السياسات وبناء القدرات. واعتبر أن مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب أصبح واحدا من أهم كيانات مكافحة الإرهاب داخل منظومة الأمم المتحدة. وقال إن حكومة بلده تشعر بالارتياح إزاء مستوى التعاون بين هيئات الأمم المتحدة المشاركة في الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب، بما فيها المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب.

١٠٤ - السيد زينسو (بنن): قال إن حكومة بلده تؤيد العديد من الأحكام التي اعتمدت من أجل تعزيز المجموعة الكبيرة من الأدوات القانونية والمؤسسية لمكافحة الجماعات الإرهابية. واعتبر أن تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب هو الآن أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. وأعرب عن أمل وفده في الاستفادة من الاستعراض الخامس للاستراتيجية العالمية من أجل النظر في جميع الجوانب التي يمكن أن تساعد على تعزيز أوجه التآزر بين الصكوك الإقليمية والدولية الرامية إلى مكافحة آفة الإرهاب.

١٠٥ - ورأى أنه في سبيل مكافحة الإرهاب بشكل فعال، من الأهمية بمكان مكافحة الفساد ووقف دفع القدية التي تمثل أحد المصادر الرئيسية لتمويل الإرهاب. وقال إنه ينبغي

١٠٨ - وقال إن الإرهاب، لما له من آثار عابرة للحدود الوطنية، يستلزم إيجاد طريقة جماعية مناسبة للتصدي له، مع تكثيف التعاون دون الإقليمي والإقليمي والدولي ووضع صكوك قانونية فيما يتصل به. وذكر أن تشاد، عندما تولت رئاسة مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، تولت زمام المبادرة بخصوص القرار ٢١٩٥ (٢٠١٤) من أجل تسليط الضوء على الصلة المتزايدة بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية والإجراءات العاجلة اللازمة للتصدي لها. وعلى الصعيد الوطني، صدقت على العديد من الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب واعتمدت أيضا تشريعات بشأن قمع الأعمال الإرهابية.

١٠٩ - وختم قائلا إن تشاد على استعداد لدعم جميع الجهود الرامية إلى إبرام مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي. وقد اقترحت أيضا إعلان عام ٢٠١٦ "سنة لمكافحة الإرهاب".

رُفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٥.